المصدر: الاهرام
التاريخ : ٥ فبراير ٢٠٠٦

### فى اجتماع لجنة النقل بمجلس الشعب

# زيارة ميدانية اليوم لمعرفة أسباب الحادث واتجاه لتشكيل لجنة تقصى حقائق

## صاحب شركة ملاحة: هيئة «التفتيش البحرى» لا تقوم بالتفتيش على السفن وإجراءاتها روتينية

**كتب ـ احمد سامى متولى:**

بعد اجتماع عاصف للجنة النقل بمجلس الشعب امس ـ استمر قرابة ٦ ساعات ، قررت اللجنة القيام بزيارة ميدانية صباح اليوم للوقوف على أسباب حادث غرق العبارة المصرية «السلام ٩٨ » التى غرقت فى مياه البحر الأحمر امس الاول وتحمل على متنها اكثر من ١٤٠٠ راكب.

وستستمع اللجنة خلال زيارتها الى الجهات المعنية للتعرف على ملابسات الحادث كما تزور المصابين فى المستشفيات بمدينتى بالغردقة وسفاجا كذلك والتعرف على جهود المسئولين فى صرف التعويضات لأسر الضحايا والمصابين.

وكان عدد كبير من اعضاء مجلس الشعب قد شن هجوما عنيفا على الشركة المالكة للعبارة وحملوها المسئولية عن الحوادث المتكررة التى تنتج عن سفنها متهمين الشركة بعدم مراعاة قواعد الأمن والسلامة البحرية وتسيير عبارات منتهية العمر الافتراضى.

كما حملوا الاجهزة المعنية المسئولية ومنها هيئة التفتيش البحرى لإصدارها تصاريح المرور للسفن دون رقابة حقيقية عليها ، وكذلك اكدوا ضرورة سرعة صرف التعويضات للمنكوبين .

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا عاجلا امس برئاسة حمدى الطحان لمناقشة نحو ٣٠ طلب إحاطة تقدم بها النواب حول حادث غرق العبارة، ووضع خطة عملها لمتابعة الحادث حيث إنها فى حالة إنعقاد دائم كما قرر الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب.

واشار رئيس اللجنة الى أن هناك اتجاها قويا بأن يقوم مجلس الشعب بتشكيل لجنة تقصى حقائق حول الحادث عن طريق لجنة النقل التى ستكون المختصة بالتقصى أسوة بما تم فى حادث قطار الصعيد.

وقد تحدث نحو ٢٥ نائبا امس وكان اول المتحدثين النائب محمد عصمت انور السادات والذى يعمل قبطانا بحريا حيث اشار الى ان العمر الافتراضى لأى سفينة لا تعدى فى القانون المصرى ٢٥ سنة فى حين ان العبارة الغارقة قد مر على انشائها ٣٦ سنة وان الشركة المالكة لجأت لرفع علم بنما عليها للحصول على شهادة الصلاحية التى تحصل عليها من دول لا تطبق المعايير الصارمة للسلامة.

وقال ان هيئة التفتيش البحرى تعطى تراخيص روتينية وان تهالك المركب وعدم إحكام غلق بابها الخلفى كان سبب ما حدث مؤكدا ان الاحوال الجوية كانت جيدة وان الابحار فى البحر الاحمر لا يمثل اى خطورة للسفن مقارنة بالإبحار فى البحر المتوسط.

وطالبت الدكتورة جورجيت قلينى بانتقال اللجنة لسفاجا بالبحر الاحمر للاستماع لشهادة شهود العيان الناجين من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحادث، وتساءلت عن القواعد المتبعة لمواجهة الكوارث البحرية وهل كان بالمركب اجهزة انذار حديثة وطالبت بتشكيل لجنة قضائية تتولى صرف التبرعات التى ستقدم للمنكوبين.

وطالب طلعت مطاوع بوضع حد لمافيا شركات السفن ، وقال ان الشركة المالكة ستكون سعيدة بغرق السفينة وانها ستقوم بمحاولة لرشوة شركة التأمين حتى تضع اسبابا أخرى لغرق السفينة.

واكد الهامى عجينة ضرورة ان تضرب القيادة السياسية بيد من حديد على كل من تسول له نفسه تحقيق المكاسب على حساب الشعب.

وفاجأ النائب محمد مصيلى اللجنة بأنه مالك إحدى شركات الملاحة وان هيئة التفتيش البحرى لا تقوم بالتفتيش على السفن على مستوى الجمهورية، والذى يجرى ما هو إلا اجراءات روتينية للتصريح بالسفر، وقال: ان هذه الهيئة والتى تتبع هيئة السلامة البحرية هى خصم وحكم فى الوقت نفسه حيث تقوم بإعطاء التصاريح والتحقيق فى الحوادث وطالب بالاستعانة باساتذة كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية والاحتكام اليهم لمعرفة اسباب الحادث مؤكدا ان الفواصل الموجودة بالباب الخلفى للسفينة كانت وراء الحادث.

وطالب عزت دراج بالتحفظ على مالك السفينة وأمواله ، واكد احمد شوبير ضرورة مطالبة الجانب السعودى بالاشتراك فى دفع التعويضات لأنها سمحت بمغادرة ومرور السفينة وطالب برفع الحصانة عن مالك السفينة حيث انه عضو مجلس الشورى لمساءلته عن الحادث قال: ينبغى تسمية السفينة «النكبة» وليس السلام. وتساءل سعد الجمال، رئيس لجنة الشئون العربية عن احتكار الخط الملاحى بالبحر الأحمر لشركة واحدة رغم تكرار كوارثها . وارجع هشام مصطفى خليل الحادث الى الاهمال الجسيم على مستوى الجمهورية وطالب بأن يجرى التحقيق عن طريق هيئة الليودز الدولية المختصة بسلامة النقل البحرى. وكان النواب ـ شاهيناز النجار ومحمد يوسف شحاتة وعصام عبد الغفار واحمد عبده شابون ومحمود عامر ويسرى بيومى وحسنين الشورة وعصام مختار واحمد مجاهد واحمد دياب وعزت دراج ومحمد البلتاجى وشيرين عبد العزيز وخالد خيرى قد اكدوا امام اللجنة ضرورة وجود مراكز للإنقاذ البحرى بمياه البحر الأحمر واصدار قانون لمنع اقامة الركاب على سطح البواخر، والاهتمام بصيانة قوارب النجاة على السفن المصرية ودعم شركات الملاحة لشراء وسائل انقاذ حديثة وربط بعض النواب بين حادث العبارة والحوادث الاخرى مثل حادث قطار الصعيد وحوادث سقوط الطائرات وحوادث الطرق السريعة الاخيرة.

واشار عبد العزيز مصطفى وكيل مجلس الشعب الى انّ معظم الاساطيل المصرية تقوم بالتأمين بالخارج لارتفاع اقساط التأمين نتيجة تحصيل الدمغات عليها ، وقال: إن التعويض يكون طبقا لقيمة الضرر الواقع.

ووصف احمد ابو طالب رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة الحادث بالكارثة ، وطالب بانتقال النواب لسفاجا لزيارة المصابين والوقوف على اجراءات الانقاذ.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية